

معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية (دراسة ميدانية)

عدنان بن عبدالله الملحم

جامعة الملك فيصل

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب والمعوقات التي تحول دون التطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي الإلزامية من قبل الشركات المساهمة السعودية. ولتحقيق أهداف البحث، فقد تم استطلاع آراء عينة تشمل فئات يقع على عاتقها الدور الرئيسي في عملية تطبيق المعايير المحاسبية.

وقد بينت الدراسة إلى أن أهم أسباب عدم الالتزام كانت ضعف آلية الإلزام وضعف البرامج التعليمية وقلّة المحاسبين المؤهلين. كما عزت النتائج الأسباب إلى ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة وعدم إعطاء دور هام للقطاع الخاص في تقرير ما يلائمه من معايير.

وللتغلب على هذه الأسباب فقد أوصت الدراسة على قيام وزارة التجارة أو من يمثلها بتذكير الشركات بالمتطلبات الإلزامية وفرض العقوبات الصارمة عليها في حالة ثبوت عدم التزامها. كما أوصت الدراسة بإنشاء وحدة إشراف ومراقبة خاصة للتأكد من تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي. ولرفع مستوى الالتزام أوصت الدراسة على تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية المستمرة للتعريف بمفاهيم وأهداف المحاسبة وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي. ولزيادة احترام القطاع الخاص لمعايير الإفصاح، تقترح الدراسة إعطائهم دور أكبر لتقرير ما يلائمهم من معايير في مرحلة تطوير ومراجعة واعتماد المعايير.

مقدمة

تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمشروعات إلى فئات عديدة من ذوي الشأن وأصحاب المصالح، ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين لدعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل.

وتقديرًا من دول عديدة للدور الحيوي الذي تلعبه المحاسبة على المستوى الاقتصادي العام، من خلال ما توفره من معلومات لمستخدمي التقارير المالية وتأثيرها البالغ على قرارات التخطيط والاستثمار والتمويل والرقابة بالمجتمع، فقد عنيت تلك الدول بتنظيم سياساتها المحاسبية من خلال إصدار معايير محاسبية خصوصاً تلك التي تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقارير المالية نظراً للدور الهام الذي تلعبه في تنظيم أسلوب إعلام مستخدمي البيانات المحاسبية بالمعلومات التي تسهل مهمتهم بشأن تقييم أداء المنشأة والوقوف على قدرتها في تحقيق أهدافهم كمستثمرين أو مقرضين.

وتأكيداً على أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فقد ورد في البيان الأساسي لنظرية المحاسبة الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبة (AAA) عام ١٩٩٦م ما يلي "تعتبر المعلومات المحاسبية الوسائل الأساسية للإقلال من حالة عدم التأكد لدى المستخدمين الخارجيين، إضافة إلى كونها وسائل أساسية للتقرير عن الممارسة"^(١)

ونتيجة للتطورات الاقتصادية الهائلة التي شهدتها المملكة العربية السعودية في العقدين الماضي والحاضر، أدرك المسؤولون والمهتمون بمهنة المحاسبة أهمية وجود معايير محاسبية لتكون المرشد في تحديد الطرق المناسبة لقياس الأحداث المالية وعرضها والإفصاح عنها في القوائم المالية.

ونتيجة لهذا الإدراك بذل المسؤولون في الدولة وعلى رأسهم وزارة التجارة وكذلك الكثير من الممارسين والأكاديميين المهتمين بهذه المهنة جهوداً كبيرة لتطوير مهنة المحاسبة في المملكة وتوجت هذه الجهود بصدور قرار وزير التجارة رقم ٦٩٢ وتاريخ ١٤٠٦/٢/٢٨هـ بشأن أهداف ومفاهيم المحاسبة ومعيار العرض والإفصاح العام، ومن بعده القرار رقم (٨٥٢) وتاريخ ١٤١٠/١٠/٧هـ القاضي بإلزام المنشآت على اختلاف أشكالها النظامية أو نشاطها الذي تباشره بتطبيق معايير المحاسبة التي

يتم إصدارها عند إعداد القوائم المالية لتلك المنشآت. واستمراراً لهذه الجهود تم إنشاء الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين عام ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م بهدف النهوض بمهنة المحاسبة وتطويرها والارتقاء بمستواها، كما أوكل لها مراجعة معايير المحاسبة وتطويرها واعتمادها. وخلال الفترة من عام ١٩٩٢م تاريخ إنشاء الهيئة وحتى عام ٢٠٠١م تم إصدار العديد من المعايير المحاسبية^(٢).

والتساؤل المطروح الآن هو هل التزمت جميع المنشآت بتطبيق متطلبات الإفصاح الواردة في معيار الإفصاح والعرض العام عند إعداد تقاريرها المالية؟ الإجابة بالطبع لا. فوفقاً للعديد من الدراسات التي أجريت على التقارير السنوية للشركات السعودية بعد الإلزام بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام في عام ١٤١٠هـ، أظهرت النتائج عدم التزام الكثير من الشركات بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي عند إعداد التقارير المالية (الحسيني ١٩٩٢، الملحم ١٩٩٧). والنتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسات تقود الكثيرين من المهتمين بمهنة المحاسبة إلى التساؤل عن المعوقات والأسباب التي تحول دون التطبيق الكامل لمتطلبات الإفصاح المحاسبي من قبل الشركات وكذلك الآليات اللازمة للتغلب على هذه المعوقات والأسباب.

هدف البحث :

يجدر بنا كمهتمين بمهنة المحاسبة التركيز على وضع إطار علمي لتدارس واقع التطبيق العملي للمعايير المحاسبية وعلى وجه الخصوص معيار العرض والإفصاح العام. ولا شك أن هذا الأمر يحتاج إلى إجراء العديد من الدراسات وعقد الندوات من قبل جميع الأطراف المهتمة بمهنة المحاسبة كالأكاديميين وأصحاب مكاتب المحاسبة والمسؤولين الحكوميين وعلى رأسهم الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بوصفها الجهة المخولة بتنظيم والإشراف على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة.

وكخطوة أولى في هذا الإطار، سوف يتم في هذا البحث إجراء دراسة تهدف إلى معرفة الأسباب والمعوقات التي تحول دون قيام الشركات المساهمة السعودية بالتطبيق الكامل لمتطلبات الإفصاح المحاسبي وعلى وجه الخصوص معيار العرض والإفصاح العام السعودي عند إعداد التقارير المالية السنوية بعد أن أصبح ملزماً عام ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م، وتقديم المقترحات اللازمة للتغلب على تلك المعوقات بهدف زيادة التزام الشركات بهذا المعيار.

حدود البحث :

يهدف هذا البحث بشكل أساسي للتعرف على معوقات وأسباب عدم التطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي عند إعداد التقارير المالية السنوية من قبل شركات المساهمة السعودية، وليس من أهداف البحث دراسة مستوى أو مدى الالتزام بنشر القوائم المالية الإلزامية والبنود والعناصر التي يتوجب أن تفصح عنها هذه القوائم، حيث أن ذلك هو موضوع تمت دراسته من قبل الباحث عام ١٩٩٧م^(٣).

الدراسات السابقة^(٤) :

حظي موضوع الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية باهتمام العديد من الباحثين سواء على المستوى المحلي أو العالمي. فعلى المستوى المحلي قام (توفيق ١٩٨٩) بدراسة تناولت قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية^(٥). وقد أظهرت الدراسة الميدانية التي أجريت على عينة من ٢٦ شركة مساهمة سعودية عدم التزام هذه الشركات بجميع متطلبات معيار العرض والإفصاح العام التي أصدرتها وزارة التجارة في عام ١٤٠٦هـ. وأوضحت نتائج الدراسة إلى أن النسبة العامة لتطبيق متطلبات المعيار في عينة البحث ٦٨,١٪. ويرى توفيق أن هذه النسبة تعتبر منخفضة، وأنه لخدمة أهداف التقارير المالية ولحماية المستفيدين ولتحقيق أهداف وزارة التجارة من وراء إصدار معيار العرض والإفصاح العام يجب أن تكون هذه النسبة ١٠٠٪.

وقام (الحسيني ١٩٩٢) بدراسة حول مدى تطبيق الإفصاح عن العناصر غير العادية (العرضية) بقائمة الدخل طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام في المملكة العربية السعودية. وقد أظهرت الدراسة من خلال فحص التقارير المالية المنشورة لعينة البحث عدم التزام جميع الشركات المساهمة السعودية بمتطلبات الإفصاح المالي عن العناصر غير العادية (العرضية) الذي أوجبه معيار العرض والإفصاح العام، كما خلص الباحث إلى أن هناك اختلاف بين شركات المساهمة في تبويب العناصر غير العادية بقائمة الدخل.

وقام (الملحم ١٩٩٧) بدراسة مدى التزام جميع الشركات المساهمة السعودية عند إعداد تقاريرها بالمتطلبات الإلزامية للإفصاح المحاسبي طبقاً لنظام الشركات السعودي وكذلك معيار العرض والإفصاح العام. وقد بينت نتائج البحث عدم التزام

جميع الشركات المساهمة السعودية بالإفصاح عن المعلومات الإلزامية. وقد تراوحت نسبة الالتزام بين ٥٩,٦٢٪ كحد أدنى و ٩٠,٧٧٪ كحد أقصى. أما النسبة العامة لعدم الالتزام فقد كانت ٢١,٤٢٪ وقد انتهى الباحث إلى أن النتائج التي تم التوصل إليها تعني أنه مهما كانت الإجراءات المتبعة للرقابة على عملية الالتزام بواسطة وزارة التجارة أو الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فهي تعتبر غير كافية.

وقام (مركز بخت للإستشارات المالية) بدراسة مدى التزام الشركات السعودية المساهمة بنشر قوائمها المالية خلال السنوات من ١٩٩٤م حتى ١٩٩٩م. وأفادت الدراسة أن معدل الالتزام في النشر بلغ نحو ٦٣٪. وبينت الدراسة أن القطاع المصرفي كان في مقدمة القطاعات الملتزمة بنشر قوائمها في الوقت المحدد وذلك بنسب ٩٤٪، يليه قطاع الأسمت بنسبة ٩١٪، فالصناعة بنسبة ٧٦٪، والكهرباء بنسبة ٤٨٪، والخدمات بنسبة ٤٤٪، وأخيراً القطاع الزراعي بنسبة ٢٨٪.

أما فيما يتعلق بالدراسات على المستوى العالمي، قام (Wallace 1988) بدراسة حول مدى التزام ٤٧ شركة نيجيرية من ٩٤ شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية بالحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح المالي. وقد خلص الباحث إلى أن معدل الالتزام تراوح بين ٥٢٪ كحد أعلى إلى ٣٥٪ كحد أدنى.

وقام (Benjamin et al 1990) باختبار مدى توافر ١١ بند من متطلبات الإفصاح المحاسبي في التقارير السنوية لـ ٧٦ شركة في هونج كونج. وقد وجد الباحثون أن المتوسط العام لعدم الالتزام كان ٢٢٪. وكجزء من الدراسة قام الباحثون بإجراء مقابلات مع خمسة مدراء لشركات و سبعة مدراء لمكاتب محاسبية لتحديد الأسباب التي من الممكن أن تؤدي إلى عدم التزام جميع الشركات بالمتطلبات الإلزامية. ووفقاً للمقابلات أستخلص الباحثون بعضاً من الأسباب وهي تتلخص في الآتي:

- متطلبات الإفصاح وإجراءات المراجعة في بعض الأحيان صعبة الفهم والتطبيق.
- عدم وجود وعي كافي بالمفاهيم العامة للمحاسبة.
- قلة المحاسبين المؤهلين.
- محاولة الإدارة إظهار صورة جيدة عن المركز المالي للمنشأة وكذلك نتائج عملياتها.
- عدم وجود وعي بالتغيرات الجديدة في متطلبات الإفصاح بسبب قلة المصادر المالية.

و قام (Abayo 1992) بدراسة نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في التقارير السنوية للشركات في تنزانيا من حيث اتفاتها مع الاشتراطات الإلزامية. وقد بينت نتائج البحث بصفة عامة ضعف نوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها. فقد وجد الباحث أن النسبة العامة للالتزام بمتطلبات الإفصاح القانونية كانت ٥٢,٦٪ فقط.

وتناول (Ahmed and Nicholls 1994) في دراستيهما قياس مستوى الإفصاح عن المعلومات الإلزامية لـ ٦٣ شركة في بنجلادش. وقد أوضحت الدراسة عدم التزام جميع الشركات بكل البنود الإلزامية. وقد وجد الباحثان أن أعلى مستوى للإفصاح كان ٩٧٪ وأدنى مستوى كان ٤٢٪.

يتضح من عرض الدراسات السابقة سواء على المستوى المحلي أو الدولي الآتي:

- ١ - تناولت الدراسات السابقة موضوع الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح.
- ٢ - بعض الدراسات ركزت على جميع البنود الإلزامية للإفصاح ، والبعض الآخر تناول عناصر أو بنود معينة فقط.
- ٣ - جميع الدراسات أظهرت أن هناك عدم التزام بالتطبيق الكامل لمتطلبات الإفصاح المحاسبي.
- ٤ - معظم الدراسات السابقة أجريت في الدول النامية ، ولعل ذلك يرجع إلى تأخر هذه الدول في الاهتمام بالمعايير المحاسبية من ناحية، وعدم التزام كثير من الشركات بها بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي من ناحية أخرى.
- ٥ - على الرغم مما أظهرته هذه الدراسات من نتائج تؤكد عدم الالتزام الكلي بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تعرضت للمعوقات والأسباب التي تؤدي إلى ضعف الالتزام. فجميع الدراسات السابقة باستثناء دراسة (Benjamin et al 1990) ركزت على الالتزام من عدمه، وإن كان ورد في ثنايا بعضها إشارة إلى بعض المعوقات والأسباب ولكن دون دراستها بشكل عملي.
- ٦ - في ضوء ما سبق تبدو أهمية هذا البحث كنقطة بداية لدراسة معوقات وأسباب عدم الالتزام الكلي بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في المملكة العربية السعودية، حيث يعتقد الباحث أن التحديد الدقيق لهذه المعوقات والأسباب هو المدخل الصحيح لاقتراح الآليات اللازمة لمعالجة هذه الظاهرة.

منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة سوف يتم الاعتماد على المنهج التحليلي والوصفي، المستند بشكل أساسي على معلومات مستقاة مباشرة من مسح ميداني لعينة تشمل فئات يقع على عاتقها الدور الرئيسي في عملية تطبيق المعايير المحاسبية. وقد تم تصميم استمارة استبيان مكونة من جزأين تهدف بشكل أساسي إلى تحديد المعوقات والأسباب التي تؤدي إلى عدم الالتزام الكلي بتطبيق متطلبات الإفصاح المحاسبي. وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها في هذا الخصوص فإنه يمكن اقتراح أفضل السبل لزيادة مستوى الالتزام بمعايير الإفصاح المحاسبي.

عينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين أساسيتين، تتضمن الأولى المديرين الماليين ومعدّي التقارير المالية السنوية في الشركات المساهمة السعودية وهم من يقع على عاتقهم إعداد التقارير المالية السنوية، أما الثانية فتتضمن الممارسين للمهنة بمكاتب المحاسبة وهم من يقع على عاتقهم مراجعة التقارير السنوية للشركات. وفي رأي الباحث تلعب الفئتان الدور الرئيسي في تطبيق المعايير المحاسبية، ولا شك أن آرائهم سوف تدعم نتائج البحث بشكل إيجابي.

وقد تم استخدام البريد لتوزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة. فقد تم إرسال ١٥٨ استمارة استبيان للمديرين الماليين ومعدّي التقارير المالية السنوية في ٧٩ شركة، الواردة في دليل الشركات المساهمة السعودية الصادر في أغسطس ١٩٩٤م من قبل مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية. ولا تتضمن هذه العينة البنوك نظراً للطبيعة المختلفة للإفصاح المحاسبي لديها. كما تم إرسال ١٤٤ استبياناً لمديري المكاتب المحاسبية في المملكة، وهذا العدد يمثل ٥٠٪ من المكاتب المحاسبية البالغ عددهم ٢٨٩ وفقاً لدليل مكاتب المهن الحرة الصادر من قبل وزارة التجارة طبقاً للبيان الإحصائي للمهن الحرة حتى تاريخ ١٤١٤/٨/١هـ .

والجدول رقم (١) يوضح الاستمارات المرسلّة والمستلمة والنسب الخاصة بها.

جدول رقم (١)

بيان	الاستمارات المرسلّة	الاستمارات المستلمة	النسبة المئوية
مديري المالية ومعدّي التقارير في الشركات المساهمة	١٥٨	٢٨	٪١٧,٧٢
مديري المكاتب المحاسبية	١٤٤	٣٥	٪٢٤,٣١
الإجمالي	٣٠٢	٦٣	٪٢٠,٨٦

يوضح الجدول أن عدد المحاسبين بالشركات الذين استجابوا للدراسة ٢٨، كما بلغ عدد المحاسبين المهنيين بمكاتب المحاسبة الذين استجابوا ٣٥، وكانت النسبة العامة للردود ٢٠,٨٦٪. وتعتبر هذه النسبة معقولة، حيث تشير بعض الدراسات (Libby et al 1985) إلى أنه في الدراسات الميدانية التي تحتاج إلى توزيع استبيان فإن نسبة الاستجابة المقبولة يجب أن تقع ضمن المدى ٢٠٪ إلى ٤٠٪.

تصميم استمارة الاستبيان :

لاستطلاع آراء عينة البحث، تم تصميم استمارة استبيان مكونة من جزأين. يتضمن الجزء الأول أسئلة عامة عن المستوى التعليمي ومكان الدراسة والتخصص وبعض الأسئلة التي تعطي صورة عن مدى ثقافة وحجم المعلومات التي يمتلكها المجيب عن المعايير المحاسبية السعودية، إذ أنه من المتوقع أنه كلما كان المستوى التعليمي ودرجة ثقافة وحجم المعلومات التي يمتلكها المشاركون في العينة عالية، كلما كانت الإجابات أكثر شمولية بحيث يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى استنتاجات واقعية أو أكثر تعبيراً عن الواقع. أما الجزء الثاني فيتكون من ١٤ بنداً طلب من المشاركين في الدراسة إعطاء آرائهم عن ما إذا كانت سبباً لعدم الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية، ويمكن للمشارك اختيار أحد الآراء التالية:

موافق جداً ، موافق ، محايد ، غير موافق ، غير موافق على الإطلاق.

وكانت القيم المعطاة لهذه الخيارات تبدأ من واحد للموافق جداً وتنتهي بالقيمة ٥ لغير الموافق على الإطلاق. وبناء على ذلك فإن القيمة الوسطية للمقياس الناتج تساوي ٢، وبالتالي كلما ابتعدت قيمة المقياس عن ٣ للأعلى، دل ذلك على عدم الموافقة، أما إذا كانت القيمة أقل من ٣ فإن ذلك يشير إلى الموافقة.

نتائج البحث :

الجزء الأول (أسئلة عامة) :

بين البحث أن العينة التي ساهمت بالإجابة على الاستبيان كانت على مستوى علمي عالي من حيث التأهيل الجامعي. فالجدول رقم (٢) يبين أن حملة الشهادات العليا (الدكتوراه والماجستير) يبلغ عددهم ٢٠ يمثلون ٣١,٧٪ من العينة، بينما بلغ عدد حملة شهادة البكالوريوس ٤١ يمثلون ٦٥,١٪ من حجم العينة أي أن ما نسبته ٩٦,٨٪ يملكون تأهيلاً علمياً جامعياً، أما الحاصلون على شهادة أقل من الجامعية فقد بلغ عددهم ٢ فقط يمثلون ٣,٢٪ من حجم العينة. أما بالنسبة للتخصص الأكاديمي فقد أظهرت النتائج أن ٥٣ ممن أجابوا على الاستبيان أي بنسبة ٨٤,١٪ متخصصين في مجال المحاسبة.

جدول رقم (٢)

النسبة المئوية التراكمية (%)	النسبة المئوية (%)	العدد	
١٢,٧	١٢,٧	٨	المؤهل العلمي
٣١,٧	١٩	١٢	دكتوراه
٩٦,٨	٦٥,١	٤١	ماجستير
١٠٠	٣,٢	٢	بكالوريوس دون البكالوريوس
	١٠٠	٦٣	الإجمالي
			التخصص
٨٤,١	٨٤,١	٥٣	محاسبة
٩٣,٧	٩,٥	٦	إدارة أعمال
١٠٠	٦,٣	٤	أخرى
	١٠٠	٦٣	الإجمالي

لذا يظهر لنا جلياً أن المستوى التعليمي والتخصص الأكاديمي للعينة التي ساهمت في الإجابة على الاستبيان يعتبر جيداً، ومن المتوقع أن يعزز من نتائج هذا البحث.

أما مكان الحصول على الشهادة فقد كان متبايناً، فقد أظهرت النتائج أن ٣٩,٧٪ حصلوا على الشهادة داخل المملكة العربية السعودية و ٣١,٧٪ من دول عربية و ٢٨,٦٪ من دول أوروبا وأمريكا. وفيما يخص جنسيات مجيبي الاستبيان فقد كان ٤٢ ممن شملتهم العينة أي بنسبة ٦٦,٧٪ سعوديين والباقي ٢١ أي بنسبة ٣٣,٣٪ من جنسيات أخرى (جدول رقم ٣).

جدول رقم (٢)

النسبة المئوية التراكمية (%)	النسبة المئوية (%)	العدد	
٣٩,٧	٣٩,٧	٢٥	مكان الدراسة
٧١,٤	٣١,٧	٢٠	المملكة العربية السعودية
١٠٠	٢٨,٦	١٨	دولة عربية أوروبا وأمريكا
	١٠٠	٦٣	الإجمالي
			الجنسية
٦٦,٧	٦٦,٧	٤٢	سعودي
١٠٠	٣٣,٣	٢١	غير سعودي
	١٠٠	٦٣	الإجمالي

والنتائج التي تظهر في جدول رقم (٣) تعزز الثقة بإمكانية الاعتماد على إجابات الاستبيان نظراً لشمولها على آراء مؤهلين ذوي خبرات علمية وثقافية متعددة.

وحيث أن هذا البحث يتطرق لمعوقات الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، فكان لزاماً معرفة مدى ما يتوفر لدى المشاركين في الإجابة على الاستبيان من معلومات عن المعايير المحاسبية السعودية، وبصفة أساسية عن مدى التزامهم بتطبيق تلك المعايير. ويمكن استخلاص بعض المعلومات والنتائج الخاصة بهذا الموضوع من خلال الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

النسبة المئوية التراكمية (%)	النسبة المئوية (%)	العدد	
			ما حجم المعلومات الذي يتوفر لديكم عن المعايير المحاسبية السعودية
٥٨,٧	٥٨,٧	٣٧	كبير
٩٨,٤	٢٩,٧	٢٥	متوسط
١٠٠	١,٦	١	قليل
	١٠٠	٦٣	الإجمالي
			ما مدى قناعتكم بجدوى هذه المعايير
٦٠,٣	٦٠,٣	٣٨	عالية
١٠٠	٢٩,٧	٢٥	متوسطة
	-	-	منخفضة
	١٠٠	٦٣	الإجمالي
			هل تقوم بتطبيق هذه المعايير
٦٨,٣	٦٨,٣	٤٢	دائماً
١٠٠	٢١,٧	٢٠	أحياناً
	-	-	نادراً
	١٠٠	٦٣	الإجمالي

يبين الجدول رقم (٤) أن ٥٨,٧% من حجم العينة لديهم حجم كبير من المعلومات عن المعايير المحاسبية السعودية، و ٢٩,٧% لديهم معلومات متوسطة. ويظهر الجدول أن ٦٠,٣% فقط من المشاركين يرون جدوى عالية لوجود معايير سعودية. كما تظهر النتائج أن ما نسبته ٦٨,٣% من المشاركين يطبقون بصفة دائمة المعايير المحاسبية السعودية بينما ٢١,٧% يطبقونها في بعض الأحيان.

ونستخلص من هذه النتائج أن هناك تباين في حجم المعلومات والأهمية التي يراها المشاركون حول جدوى المعايير المحاسبية السعودية. ويرى الباحث إلى أن هذه النتائج سوف يكون لها دور في تدعيم الإجابات الخاصة بالجزء الثاني من الاستبيان

والخاص بتحديد الأسباب والمعوقات التي تؤدي إلى عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات.

الجزء الثاني (معوقات وأسباب عدم الالتزام الكلي بمتطلبات الإفصاح المحاسبي):

عند استعراضنا للدراسات السابقة تبين لنا أن هناك خروج أو عدم احترام للمتطلبات الإلزامية للإفصاح المحاسبي من قبل الشركات في العديد من البلدان ومنها المملكة العربية السعودية. كما أشارت هذه الدراسة في أحد نتائجها إلى أن ٣١,٧٪ من حجم العينة (جدول رقم ٤) يطبقون أحياناً وليس دائماً المعايير السعودية. لذا كان من الضروري تحديد الأسباب والمعوقات التي تحول دون التطبيق الكلي للمعايير. وقد تم استطلاع آراء المحاسبين العاملين في الشركات المساهمة والمكاتب المحاسبية في المملكة، حول أربعة عشر بنداً يمكن أن تكون عائقاً ضد التطبيق الكلي للمعايير المحاسبية.

والجدول رقم (٥) يبين متوسط القيم المحسوبة لهذه البنود.

جدول رقم (٥)

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الأسباب أو المعوقات	مسلسل
٣	١,٠٠٧١	٢,٢٢٢٢	٦٣	قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين	١
١٣	١,٠٧٢٣	٣,٠٩٥٢	٦٣	عدم وجود بورصة للأوراق المالية	٢
٩	٠,٩٤٠٥	٢,٩٥٢٤	٦٣	عدم وجود إطار فكري عام للمحاسبة	٣
١	١,٠٢٢٨	٢,٠١٥٩	٦٣	ضعف آلية الإلزام بمتطلبات الإفصاح	٤
٤	٠,٨٧٩٩	٢,٣٣٣٣	٦٣	ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة المالية	٥
٦	١,٠٧٢٢	٢,٦٩٨٤	٦٣	صعوبة فهم و تفسير متطلبات الإفصاح	٦
١٤	٠,٩٠٦٠	٣,٢٢٢٢	٦٣	لجوء الإدارة (من خلال معدي التقارير) إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية لتحسين المركز المالي للمنشأة	٧
١٢	٠,٨٦٩٣	٣,٠٤٧٦	٦٣	لجوء الإدارة (من خلال معدي التقارير) إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية خوفاً من المنافسين لها في السوق	٨
٨	٠,٩٥٢٣	٢,٨٨٨٩	٦٣	تجاهل بعض البنود الإلزامية نتيجة لعدم أهميتها و تأثيرها على القوائم المالية من وجهة نظر المديرين	٩
١٠	١,١٤٢٠	٢,٩٥٢٤	٦٣	عدم قيام المراجعين الخارجيين بإعطاء رأي في تقاريرهم عن عدم التزام الشركات بالمعايير المحاسبية عند إعداد التقارير السنوية	١٠
٧	١,٠٤٦٨	٢,٧٤٦٠	٦٣	عدم كفاية أو قلة الموارد المالية التي تمكن المنشأة من تدريب موظفيها للتمشي مع التغيرات في متطلبات الإفصاح	١١
٢	٠,٩٧٩٠	٢,٠٩٥٢	٦٣	ضعف البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح	١٢
١١	٠,٩٥٧٦	٢,٩٥٢٤	٦٣	وجود معايير دولية للإفصاح أكثر ملائمة من المعايير السعودية و يمكن تطبيقها بصورة أسهل	١٣
٥	٠,٩٦٣٥	٢,٤٤٤٤	٦٣	عدم إعطاء دور مهم للقطاع الخاص لتقرير ما يلائمه من معايير للإفصاح	١٤

يشير متوسط القيم المحسوبة إلى أن أهم أسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي يعزى إلى :

- ضعف آلية الإلزام بمتطلبات الإفصاح.
- ضعف البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح.
- قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين.
- ضعف الإدراك بمفاهيم و أهداف المحاسبة المالية.
- عدم إعطاء دور مهم للقطاع الخاص لتقرير ما يلائمه من معايير للإفصاح.
- وهناك بنوداً أخرى اعتبرها المشاركون أسباباً لعدم الالتزام، ولكن بدرجة أقل وهي :
- صعوبة فهم و تفسير متطلبات الإفصاح.
- عدم كفاية أو قلة الموارد المالية التي تمكن المنشأة من تدريب موظفيها للتمشي مع التغيرات في متطلبات الإفصاح.
- تجاهل بعض البنود الإلزامية نتيجة لعدم أهميتها و تأثيرها على القوائم المالية من وجهة نظر المديرين.
- وتظهر النتائج إلى أن هناك عدداً من البنود تقترب قيمها بشكل كبير من القيمة الوسطية ٣ (محايد) أو تبتعد إلى الأعلى، وهذا يدل على عدم موافقة المشاركين على اعتبارها أحد المعوقات التي تؤدي إلى ضعف الالتزام، وهي:
- عدم وجود إطار فكري عام للمحاسبة.
- عدم قيام المراجعين الخارجيين بإعطاء رأي في تقاريرهم عن عدم التزام الشركات بالمعايير المحاسبية عند إعداد التقارير السنوية.
- وجود معايير دولية للإفصاح أكثر ملائمة من المعايير السعودية و يمكن تطبيقها بصورة أسهل.
- لجوء الإدارة (من خلال معدي التقارير) إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية خوفاً من المنافسين لها في السوق.
- عدم وجود بورصة للأوراق المالية.
- لجوء الإدارة (من خلال معدي التقارير) إلى إخفاء بعض البنود الإلزامية لتحسين المركز المالي للمنشأة.

المناقشة والتوصيات :

ضعف آلية الإلزام بمتطلبات الإفصاح :

من خلال النتائج التي تم عرضها في الجزء السابق، تبين لنا أن أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم احترام متطلبات الإفصاح المحاسبي عند إعداد التقارير المالية هو ضعف آلية الإلزام. وهذه تتوافق مع ما ذكره بعض الباحثين في دراسات سابقة (Abayo 1993, Ahmed and Nicholls 1994).

وتعتبر عملية الإلزام بتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي من الأهمية بمكان بحيث يمكن ربطها بعملية إصدار المعايير نفسها. فيذكر (Wallace and Cooke 1990) بأن قوة وفعالية نظام الإفصاح المحاسبي في الدولة يعتمد على وظيفتين، الأولى المتطلبات النظامية والثانية درجة الإلزام. ويضيفان بأنه مهما كانت مجموعة الأنظمة الموجودة في الدولة فإنها عديمة الفعالية ما لم يتوفر لها آلية ملائمة مثل العقوبات القانونية والمهنية لتأكيد الالتزام بهذه الأنظمة.

وللتأكيد على أهمية هذه القضية، يذكر (Alexander and Britton 1994) بأن أحد أهم الأسباب التي أدت إلى إلغاء لجنة المعايير المحاسبية (Accounting Standard Committee) في المملكة المتحدة كان فشل اللجنة في ضمان الالتزام بالمعايير. وذكرنا بأن اللجنة عانت بشكل كبير جداً من الافتقار إلى وجود آلية إلزام فعالة.

وفي دراسة أخرى يشير (Craig and Diag 1996) إلى أن هناك قلق ومخاوف ظهرت في كثير من بلدان منظمة دول جنوب شرق آسيا (Association of South East Asian Nations) من كفاءة آليات الإلزام لضمان وجود تقارير مالية ملائمة. وأضافا بأنه ما لم تتخذ الهيئة الحكومية المسؤولة عن المعايير المحاسبية الخطوات الضرورية لضمان عملية الإلزام فإن عملية تطوير التقارير المالية على المستوى الوطني سوف تكون صعبة.

من خلال ما تقدم يتبين لنا أهمية وجود نظام أو آلية إلزام فعالة تضمن التزام معدي ومراجعي التقارير المالية بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعايير المحاسبية. وفي هذا الإطار ومع التغيرات والتطورات التي حدثت لمهنة المحاسبة في المملكة بشكل عام ومع الاستمرار في إصدار المعايير المحاسبية يتوجب على وزارة التجارة وهي الجهة المسؤولة عن الشركات وكذلك الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وهي الجهة التي أنيط بها تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة أن يتخذان الإجراءات الملائمة لضمان احترام جميع الشركات لمتطلبات الإفصاح المحاسبي. ويوصي الباحث ثلاث إجراءات في هذا المجال :

- ١ - قيام وزارة التجارة أو من يمثلها بتذكير جميع الشركات بأن عليها التزام بالتطبيق الكلي لجميع معايير الإفصاح المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية.
- ٢ - نقترح بشكل كبير أن يتم تطبيق عقوبات صارمة خاصة بعدم الالتزام بتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي على الشركات التي يثبت عدم التزامها.
- ٣ - أوكل للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مهمة النهوض بمهنة المحاسبة والمراجعة ويقع ضمن مهام الهيئة وضع التنظيم المناسب للرقابة الميدانية للتأكد من قيام المحاسب القانوني بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة^(٦) إلا أنه لم تعطى القوة اللازمة لإلزام الشركات، كما هو الحال بالنسبة لمكاتب المحاسبة، بالتطبيق الكامل للمعايير وكذلك إيقاع العقوبات اللازمة والتي تدخل ضمن اختصاصات إدارة الشركات في وزارة التجارة. لذا يرى الباحث إنشاء وحدة إشراف ومراقبة خاصة (Surveillance unit) سواء تحت إشراف الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين أو داخل إدارة الشركات في وزارة التجارة، مهمتها التأكد من تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي، بحيث تعطى مسئولية واضحة وصريحة وكذلك يعطى لها القوة الكافية التي تمكنها من إلزام جميع الشركات بالتطبيق الكامل من خلال إعداد التوجيهات المنظمة بما في ذلك الإجراءات العقابية الملائمة. ولكي تتمكن هذه الوحدة من تحقيق أهدافها على الوجه المطلوب، فإنه من الضروري أن يتم تزويدها بالكوادر المهنية المحاسبية التي تملك القدرة على تنظيم ورقابة التزام الشركات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي.

التأهيل العلمي والمهني للمحاسبين:

أشارت النتائج إلى وجود أسباب أخرى هامة لعدم الالتزام بالتطبيق الكامل لمعايير الإفصاح المحاسبي وهي:

- ضعف البرامج التعليمية للتعريف بمتطلبات الإفصاح.
- قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين.
- ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة المالية.
- صعوبة فهم و تفسير متطلبات الإفصاح.
- عدم كفاية أو قلة الموارد المالية الخاصة بالتدريب.

وجميع هذه الأسباب تتمحور حول أمر مهم وهو ضعف التأهيل العلمي والمهني للمحاسبين، وهذا يتطابق مع ما ذكره (Benjamin et al 1990) في دراسته حول عدم الالتزام بمعايير الإفصاح. حيث أن أحد النتائج التي توصل إليها تفيد بأن نسبة كبيرة من إغفال متطلبات الإفصاح تكون بسبب ضعف أو قلة المعرفة المحاسبية بما في ذلك ضعف الإدراك بالمفاهيم المحاسبية العامة وكذلك المتطلبات القانونية.

ومما لا شك فيه أن تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية المستمرة للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها، وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي سواء ما كان موجوداً في الماضي أو ما يستجد في وقتنا الحالي والمستقبلي تعتبر من الأمور الضرورية. حيث أنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة الوعي بالفكر المحاسبي بشكل عام وبالمتطلبات القانونية الإلزامية بشكل خاص. وهذا في النهاية سيؤدي بالضرورة إلى زيادة المحاسبين المؤهلين القادرين على التطبيق الأمثل للمبادئ والسياسات والمتطلبات المحاسبية، وحسب ما تفرضه الإجراءات والتشريعات الإلزامية المنظمة.

وللتغلب على مشكلة قلة البرامج التعليمية والتثقيفية وضعف التأهيل والإعداد العلمي والمهني، يلزم وضع برامج وخطط تشارك بها جهات عديدة ذات علاقة بمهنة المحاسبة مثل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وأقسام المحاسبة في الجامعات والشركات.

فالهيئة مثلاً يقع على عاتقها مسئولية تكثيف الدورات التثقيفية بالمفاهيم والأهداف العامة للمحاسبة وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي. والواقع أن لدى الهيئة نظام مستمر لتأهيل المحاسبين القانونيين وإلزامهم باجتياز ساعات التدريب المستمر وحضور دورات تدريبية متخصصة للاستمرار في منح الترخيص بمزاولة المهنة ويتم التركيز في هذه الدورات على الموضوعات الخاصة لاجتياز اختبار الزمالة. ومع ذلك فهذا النظام غير ملزم أو اختياري للمحاسبين في الشركات وهم من يقوم بإعداد التقارير المالية السنوية^(٧). ويمثل المحاسبين في الشركات فئة كبيرة من ممتهني المحاسبة والذين يجب أن يشملهم مثل هذا التأهيل لأهمية الدور الذي يقومون به. لذا فإنه من المفيد أن تقوم الهيئة بشكل مستمر بتنظيم دورات خاصة للمحاسبين في الشركات لتوضيح جميع ما يصدر منها من مفاهيم وأهداف ومعايير محاسبية وكيفية إعداد التقارير المالية بناء على هذه المعايير.

ويمكن لأقسام المحاسبة في الجامعات أن تلعب دوراً هاماً من خلال تضمين المقررات الدراسية ذات العلاقة، بمفاهيم وأهداف المحاسبة وبآخر ما تم إصداره من معايير الإفصاح المحاسبي. ولا شك أن هذا سيؤدي إلى رفع مستوى التأهيل والإعداد العلمي لمحاسبينا ومراجعي المستقبل.

أما الشركات فيقع على عاتقها توفير الموارد اللازمة لرفع المستوى العلمي والمعرفي المحاسبي لمحاسبيها حتى يكونوا قادرين على استيعاب وملاحقة التطورات والمتغيرات التي تطرأ على مهنة المحاسبة سواء في جوانبها العلمية أو العملية.

إعطاء دور مهم للقطاع الخاص لتقرير ما يلائمه من معايير للإفصاح:

أظهرت النتائج بأن أحد الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى ضعف التزام الشركات بمعايير الإفصاح المحاسبي هو عدم إعطاء دور هام للقطاع الخاص عند اختيار المعايير التي لها أولوية في الإصدار. ومما لا شك فيه أن القطاع الخاص له مشاركة كبيرة في دفع عجلة التنمية على جميع المستويات في أي بلد. لذا فإن مشاركته وإعطاءه دور أكبر في تقرير ما يلائمه من معايير، سوف يؤدي بالضرورة إلى قيام هذا القطاع باحترام هذه المعايير والالتزام بها لإحساسه بالمسئولية تجاهها^(٨). ومما يساعد على تحقيق هذا الهدف هو إنشاء هيئة محاسبية مستقلة (من القطاع الخاص)، تكون قادرة على صياغة وتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي وفق الإجراءات التي تحددها الأنظمة والتشريعات الصادرة من قبل الهيئات الحكومية المختصة.

خلاصة:

عند عرض الدراسات السابقة سواء على المستوى المحلي أو الدولي تبين عدم التزام الشركات بالتطبيق الكامل لمعايير الإفصاح المحاسبي عند إعداد التقارير السنوية. لذا كان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو التعرف على أهم الأسباب التي تحول دون التطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي الإلزامية من قبل الشركات المساهمة السعودية. ولتحقيق أهداف البحث، فقد تم استطلاع آراء عينة تشمل فئات يقع على عاتقها الدور الرئيسي في عملية تطبيق المعايير المحاسبية. وقد بينت الدراسة إلى أن أهم أسباب عدم الالتزام كانت:

- ضعف آلية الإلزام بمتطلبات الإفصاح.
- ضعف البرامج التعليمية الموجهة لمحاسبي الشركات للتعريف بمتطلبات الإفصاح.
- قلة المحاسبين المهنيين المؤهلين.
- ضعف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة المالية.
- عدم إعطاء دور مهم للقطاع الخاص لتقرير ما يلائمه من معايير للإفصاح.

ولرفع مستوى الالتزام يوصي الباحث بما يلي:

- قيام وزارة التجارة أو من يمثلها بتذكير الشركات بالمتطلبات الإلزامية.
- تطبيق عقوبات صارمة خاصة بعدم الالتزام بتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي على الشركات التي يثبت عدم التزامها.
- إنشاء وحدة إشراف و مراقبة خاصة (Surveillance unit).
- تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية المستمرة للتعريف بمفاهيم المحاسبة وأهدافها، وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي خصوصاً لمحاسبي الشركات.
- إعطاء القطاع الخاص دور أكبر في تقرير ما يلائمه من معايير في مرحلة تطوير ومراجعة و اعتماد المعايير.

الهوامش

١ - انظر

Evanston, (1996), A Statement of Basic Accounting, A.A.A.

٢ - حتى نهاية عام ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م أصدرت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعايير التالية :

العملات الأجنبية، المخزون، الإفصاح عن العمليات مع ذوي العلاقة، الإيرادات، المصروفات الإدارية والتسويقية، تكاليف البحث والتطوير، توحيد القوائم المالية، الإستثمار في الأوراق المالية، الزكاة والضرائب التقارير الأولية .

٣ - انظر

Al-Mulhem, A. (1997), An Empirical Investigation of the Level of Financial Disclosure by Saudi Arabian Corporations, Ph.D.Thesis, University of Hull, UK.

٤ - النسب المئوية الواردة في الدراسات السابقة تمثل نسب أو مؤشرات الالتزام أو عدم الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي. ويتم استخراج هذه النسب من خلال ما يطلق عليه مؤشر الإفصاح Disclosure Index، وهو مؤشر متعارف عليه ويعتمد عليه معظم الباحثين في قياس مدى تطبيق متطلبات الإفصاح سواء كانت الزامية أو اختيارية في التقارير المالية. ويوضح Wallace (1988, p355) هذا المؤشر بالتالي:

"The index of disclosure is the measure by which the level of financial reporting of one company was compared with another. It refer to the relative level of disclosure by a company and is the ratio of actual scores awarded to a company for the contents of its CAR and the scores which that company is expected to earn"

وفي حالة وصول هذا المؤشر إلى ١٠٠٪ فهذا يعني أن الشركات تطبق بالكامل متطلبات الإفصاح، أما في حالة عدم وصول المؤشر إلى ١٠٠٪ فهذا يعني أن بعض الشركات أو كلها لا تفصح عن جميع متطلبات الإفصاح في تقاريرها المالية، وهذا ما يقصد به عدم الالتزام الكامل بتطبيق متطلبات الإفصاح.

٥ - هذه الدراسة تمت قبل عام ١٤١٠هـ وهي السنة التي أصبح فيها معيار العرض والإفصاح العام ملزماً، ولكن يمكن اعتبارها مؤشر أولي لعدم الالتزام خصوصاً وأنها أعدت بعد ٤ سنوات تقريباً من اصدار معيار العرض والافصاح العام.

٦ - أنظر مهام الهيئة ص ١٠-١١ ، معايير المحاسبة المالية ، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ، ١٩٩٩م.

٧ - "قواعد التعليم المهني المستمر تتطلب من عدد من الفئات إكمال عدد من نقاط التعليم المستمر ومن هذه الفئات أعضاء الهيئة، الموظفين الفنيين في مكاتب المحاسبة، الحاصلين على زمالة الهيئة ، الحاصلين على ترخيص لتقديم خدمات الزكاة والضريبة" (نشرة أخبار الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، العدد الخامس والعشرون ، ربيع الآخر ١٤٢١هـ ، ص ٢٢).

٨ - يرى الباحث ضرورة إعطاء القطاع الخاص دوراً أساسياً في تحديد ماهية المعايير التي يجب أن تعطى أولوية للإصدار حسب أهميتها لهذا القطاع، وليس مجرد استشارتهم في معايير ترغب الهيئة في إصدارها.

المراجع العربية

أهداف ومفاهيم المحاسبة، وزارة التجارة، مطابع مرامر بالرياض ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

توفيق، محمد شريف: "قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة وفي معيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، العدد ٦١، الرياض، رجب ١٤٠٩هـ، ص ١١٣-٢٠١.

الحسيني، محمد أحمد: "مدى تطبيق الإفصاح عن العناصر غير العادية (العرضية) بقائمة الدخل طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام في المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة، العدد ٧٥، الرياض محرم ١٤١٣هـ، ص ١٢٧-١٦٧.

مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، الشركات المساهمة السعودية: البيانات المالية والمؤشرات التحليلية، الإصدار السادس، أغسطس ١٩٩٤م، مطابع مرامر، الرياض.

مركز بخت للاستشارات المالية، "سوق الأسهم السعودي: مدى التزام الشركات السعودية المساهمة بنشر قوائمها المالية"، تقرير تحليلي (١٩٩٤-١٩٩٩)، بدون تاريخ. معايير المحاسبة المالية، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ١٩٩٩م.

معيار العرض والإفصاح العام، الصادر بقرار وزير التجارة رقم (٦٩٢) وتاريخ ١٤٠٦/٦/٢٨هـ.

نظام الشركات السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي (م/٦) وتاريخ ١٣٨٥/٣/٢٢هـ، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/٥) وتاريخ ١٣٨٧/٢/١٢هـ، وكذلك بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٣) وتاريخ ١٤٠٢/٦/١٨هـ.

المراجع الانجليزية

- Abayo, A. G., (1992), The Accountability and Corporate Disclosure Practices in Tanzania, Ph.D. Thesis, University of Glasgow, UK.
- Ahmed, K. and D. Nicholls (1994), "The Impact of Non-financial Company Characteristics on Mandatory Disclosure in Developing Countries: The Case of Bangladesh." The International Journal of Accounting, Vol. 29, 62-77.
- Alexander, D. and Britton, A. (1994), Financial Reporting, Chapman & Hall, London.
- Al-Mulhem, A. (1997), An Empirical Investigation of the Level of Financial Disclosure by Saudi Arabian Corporations, Ph.D.Thesis, University of Hull, UK.
- Benjamin, T. Y. K., P. K. Au-Yeung (1990), M. C. M. Kwok, and L. C. W. Lau, " Non-compliance with Disclosure Requirements in Financial Statements: The Case of Hong Kong Companies." International Journal of Accounting, Vol. 25, No. 2, 99-112.
- Cooke, T. E. and Wallace, R. S. O. (1990), "Financial Disclosure Regulation and Its Environment: A Review and Further Analysis", Journal of Accounting and Public Policy, V. 9, 79-110.
- Craig, R. G. and Diga, J. G. (1996), "Financial reporting in ASEAN: Features and prospects", The International Journal of Accounting, Vol. 31, No. 2, pp. 239-259.
- Evanston, (1996), A Statement of Basic Accounting, A.A.A.
- Libby, R., Artman, J.T., and Willingham, J.J., (1985), "Process Susceptibility, Control Risk, And Audit Planning," The Accounting Review, April, pp.212-230.
- Wallace, R. S. O. (1988), "Corporate Financial Reporting in Nigeria", Accounting and Business Research, Vol. 18, No. 72, p. 352-362.